الأمم المتحدة

E/CN.3/2002/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 January 2002
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والثلاثون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: برنامج المقارنات الدولية

تقرير أعده البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية، وفقا للطلب الذي قدمته في دورتها الثانية والثلاثين**، تقرير البنك الدولي بشأن الخطط المتعلقة ببرنامج المقارنات الدولية على الصعيد العالمي. وقد ترغب اللجنة في استعراض الخطط والنظر في التوصيات المقترحة في الفقرة ٢٥ من التقرير.

* E/CN.3/2002/1.

** انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٤ (E/2001/24)، الفصل الأول، الفرع ألف.

120202 120202 02-21876 (A)
0221876

برنامج المقارنات الدولية

تقرير أعده البنك الدولي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – النهج والاستراتيجية الكليان	٣	٣
ثالثا – برنامج العمل	٤-٥	٤
رابعا – البحث والتطوير	٦-٨	٤
خامسا – التمويل	٩-١٤	٥
سادسا – الترتيبات الإدارية	١٥-١٨	٧
سابعا – الإدارة الإقليمية	١٩-٢٠	٧
ثامنا – المشاركة القطرية	٢١	٨
تاسعا – الخطوات القادمة	٢٢-٢٤	٨
عاشرا – التوصيات	٢٥	٨
مرفق – موجز لخطة عمل برنامج المقارنات الدولية		٩

أولا – مقدمة

١ – أعادت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثانية والثلاثين، تأكيد دعمها لبرنامج مقارنات دولية موثوق به. وقامت على الخصوص بما يلي:

(أ) وافقت على الأهمية الأساسية لتوليد تعادلات قوى شرائية ذات نوعية عالية عن طريق برنامج المقارنات الدولية لتكون أداة لتحسين مقارنات مستويات المعيشة، وسلمت بإمكانات البرنامج فيما يتعلق ببناء قدرة إحصائية وطنية في مجالي الأسعار والحسابات القومية؛

(ب) أعادت تأكيد دعمها لبرنامج مقارنات دولية موثوق به ورحبت بجهود البنك الدولي لوضع مقترحه المشاريعي من أجل برنامج عالمي للمقارنات الدولية؛

(ج) أبدت من جديد قلقها بشأن تأمين التمويل اللازم لنجاح البرنامج. وفي هذا السياق، طلبت اللجنة إلى البنك الدولي أن يتابع مقترحه المشاريعي وينظر من جديد في المبلغ ومدة التمويل اللازمين. وطلبت اللجنة إلى الوكالات الدولية أن تكثف جهود التوعية بالبرنامج وبالحاجة إلى ضمان تمويله على أعلى المستويات لديها؛

(د) أشارت إلى الحاجة إلى وضع خطة مشاريعية شاملة من أجل تنفيذ الاستراتيجية المقترحة لبرنامج المقارنات الدولية وطلبت إلى البنك الدولي أن يضع الخطة بالتشاور مع أصدقاء الرئيس؛

(هـ) أكدت الأهمية الحيوية لتوفير إدارة مشاريعية شاملة قوية للبرنامج؛

(و) طلبت إلى أصدقاء الرئيس الحاليين أن يواصلوا بذل جهودهم حتى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الإحصائية؛

(ز) حثت الأعضاء والوكالات المتخصصة على تعبئة الجهود على الصعيد السياسي من أجل تعزيز الدعم للمشروع.

٢ – وهذا التقرير يتناول الأعمال التي اضطلع بها البنك الدولي والوكالات الأخرى استجابة لمقررات اللجنة وتوصياتها، ويدعو اللجنة إلى النظر في عدد من المقررات والتوصيات الأخرى التي ستدعو إليها الحاجة إذا تقرر الشروع في تنفيذ برنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠٠٢.

ثانيا – النهج والاستراتيجية الكليان

٣ – ناقشت اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين النهج الكلي الذي ينبغي اتباعه في جولة جديدة من برنامج المقارنات الدولية. وعُدل المقترح المشاريعي الذي وضعه البنك الدولي لأخذ مقررات اللجنة وتوصياتها في الحسبان، ثم نوقش مع أصدقاء الرئيس واللجان الإقليمية وغيرها من الوكالات، ومع أخصائيين في المجال. وعلى العموم، كان هناك اتفاق واسع النطاق مع النهج المقترح. والهدف العام هو إعادة الثقة في البيانات المتعلقة بتعادل القوى الشرائية، عن طريق إتمام جولة جديدة من برنامج المقارنات الدولية بنجاح في بقية بلدان العالم غير المشمولة بالبرنامج الجاري الذي تديره منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية. ويتمثل الهدف في تحسين نوعية البيانات عن طريق الاستجابة رأسا للشواغل المُعرب عنها في التقرير المقدم إلى اللجنة الإحصائية بشأن تقييم برنامج المقارنات الدولية (أو ما يعرف بتقرير رايتن) (انظر E/CN.3/1999/8). وتحقيقا لهذا الهدف، يؤكد المقترح ما يلي:

(أ) بناء تحالف مكون من أصحاب المصلحة وترويج البرنامج لدى المجتمع الدولي ككل؛

(ب) تأكيد الصلات بين برنامج المقارنات الدولية والأنشطة الإحصائية الوطنية، لا سيما جمع الأسعار والحسابات القومية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛

(ج) تقديم حوافز للبلدان لتشجيعها على المشاركة عن طريق المساعدة في تحمل التكاليف الحدية في البلدان الأقل نموا، وبضمان مساعدة البلدان على بناء قدراتها في مجال الإحصاءات الوطنية بفضل المشاركة في برنامج المقارنات الدولية؛

(د) كفالة تخصيص موارد كافية وكفؤة فنيا للإدارة على وجه العموم وإدارة الشؤون العامة على الصعيدين العالمي والإقليمي إدارة فعالة؛

(هـ) الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير لمعالجة المشاكل الفنية الهامة ولتحسين كفاءة البرنامج وفعاليته.

ثالثا – برنامج العمل

٤ – في صيف عام ٢٠٠١، قام البنك الدولي بتعميم مشروع خطة عمل على الأطراف المهتمة، بمن فيها أصدقاء الرئيس واللجان الإقليمية. وعدلت الخطة لتضع في الاعتبار ما ورد من تعليقات؛ وهي تتيح جدولا زمنيا تفصيليا لبرنامج المقارنات الدولية وتحدد أنشطة البحث والتطوير التي ينبغي إنجازها. ويرد في المرفق موجز لخطة عمل البرنامج.

٥ – كما أعدت برامج عمل إقليمية، استنادا إلى خطة العمل الكلية، ونوقشت مع أصحاب المصلحة.

رابعا – البحث والتطوير

٦ – حدد تقرير رايتن، علاوة على اجتماع دولي مشترك بين منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي عُقد في شباط/فبراير سنة ٢٠٠١، عددا من المجالات الحاسمة التي يلزم الاضطلاع فيها بأنشطة البحث والتطوير. ولذلك، تم تحديد عدد من الدراسات، وهذه الدراسات شُرع فيها بالفعل أو هي على وشك الانطلاق (للمزيد من التفاصيل، انظر الفقرة ٥ من المرفق).

٧ – ومن أجل استعراض نتائج مشاريع البحث المبينة في المرفق وإدماجها في برنامج العمل، تقرر الاضطلاع بثلاثة أنشطة في الفترة التي تعقب مباشرة الدورة الثالثة والثلاثين للجنة، وهي:

(أ) أولا، عقد مؤتمر دولي في واشنطن العاصمة، بمشاركة موظفين من المنظمات الدولية والإقليمية المساهمة في إعداد برنامج المقارنات الدولية، ومُعدي التقارير، وغيرهم من الخبراء؛

(ب) ثانيا، إعداد كتيب جديد عن برنامج المقارنات الدولية استنادا إلى نتائج البحوث والنتائج المتمخضة عن مناقشات المؤتمر. وسيتضمن الكتيب جزءا موسعا يقدم مبادئ توجيهية عملية لجمع الأسعار، وسيكون أيضا دليلا مرجعيا وتفصيليا للتجميع؛

(ج) ثالثا، تطوير برمجيات للحصول على البيانات المتعلقة بالأسعار حتى يتسنى تقديم مواصفات تفصيلية لخصائص المنتجات، والتأكد من اتساق القيم في حقول محددة من قواعد البيانات. وستدمج تلك البرمجيات بالكامل مع البرمجيات الخاصة بتجهيز البيانات والمعدة لتجميع تعادلات القوى الشرائية.

٨ – وأخيرا، فإن برنامج المقارنات الدولية لا يستند حاليا إلى أي نموذج نظري أو إحصائي، رغم أن ذلك ضروري لتوجيه تطوره في المستقبل. وتدعو الحاجة إلى القيام بأبحاث أساسية لوضع أساس لبرنامج المقارنات الدولية في النظريتين الاقتصادية والإحصائية، استنادا إلى الأهداف الكلية للبرنامج. وينبغي أن يكون لعملية البحث تلك منظور طويل الأجل وأن تتيح إطارا لتطوير البرنامج في الأجل الطويل.

خامسا – التمويل

٩ – أتاح مقترح برنامج المقارنات الدولية الذي أعده البنك الدولي ثلاثة خيارات فيما يتعلق بالتكلفة الكلية، وذلك رهنا بمستوى التغطية من حيث البلدان والبنود المشمولة على حد سواء. وفيما يلي الخيارات وتقديرات التكلفة على مدى ثلاث سنوات:

(أ) **الخيار رقم ١**: يشمل ١١٨ بلدا في المناطق الإقليمية الخمس جميعها وجمع البيانات المتعلقة بتعادلات القوى الشرائية للناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه الفرعية الرئيسية في جميع المناطق الإقليمية (تبلغ التكلفة المقدرة لفترة ثلاث سنوات، بما فيها مخصص للطوارئ، ١٣,٧ مليون دولار)؛

(ب) **الخيار رقم ٢**: يشمل ٨٠ بلدا في المناطق الإقليمية الخمس جميعها وجمع البيانات المتعلقة بتعادلات القوى الشرائية للناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه الفرعية الرئيسية (تبلغ التكلفة المقدرة لفترة ثلاث سنوات، بما فيها حالات الطوارئ، ١١,٦ مليون دولار)؛

(ج) **الخيار رقم ٣**: يشمل ٧٠ بلدا فقط في أربع مناطق إقليمية، ولا تشمل عملية جمع البيانات سوى البنود الاستهلاكية (تبلغ التكلفة المقدرة، بما فيها حالات الطوارئ، ٩,٩ ملايين دولار).

١٠ – توافقت الآراء، بعد التشاور مع أصدقاء الرئيس وغيرهم من الخبراء، بما في ذلك اللجان الإقليمية، على اعتماد الخيار رقم ١ شريطة توفير الموارد اللازمة. وعليه، فإن الخيار رقم ١ هو المفضل.

١١ – وأعد البنك الدولي استراتيجية لجمع الأموال تضم المكونات الرئيسية التالية:

(أ) تم تحديد خمس فئات من وكالات التمويل، وهي: الوكالات الإنمائية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والجهات الثنائية المانحة، والمؤسسات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات؛

(ب) دعيت الوكالات الدولية لكي تقدم جماعيا مبلغ ٤,٢ ملايين دولار لعمليات الإدارة والتنسيق والإبلاغ والتقييم على الصعيد العالمي، فضلا عن تغطية أي تكاليف طارئة يتكبدها البرنامج ككل. وستقدم الجهات الراعية الثلاث الرئيسية، وهي صندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، القسط الأكبر من هذا الجزء من التكاليف؛

(ج) طُلب إلى منظمات إقليمية، مثل المصارف الإنمائية واللجان الإقليمية، تمويل التنسيق والإدارة على المستوى الإقليمي بتكلفة مجموعها نحو ٢,٧ من ملايين الدولارات؛

(د) طلب إلى الجهات الثنائية المانحة (لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي) تمويل التكاليف الإضافية لجمع البيانات في البلدان النامية، بما في ذلك المساهمة في تكاليف الدراسات الاستقصائية، والدعم الفني، وتدريب الموظفين والنشر، بما مجموعه ٥,١ ملايين دولار؛

(هـ) طُلب إلى المؤسسات التي تركز أنشطتها على التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية على الصعيد الدولي تمويل مشاريع بحث محددة وبعض الدورات التدريبية في المجالات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وتدعو الحاجة إلى توفير مبلغ إجمالي قدره ٠,٥ مليون دولار لهذا الغرض؛

(و) طُلب إلى الشركات المتعددة الجنسيات التبرع بمعدات حاسوبية وبرمجيات لجمع البيانات وتحليلها على المستوى القطري، بتكلفة مجموعها نحو ١,٣ من ملايين الدولارات.

١٢ - والهدف من الاستراتيجية إتاحة أكبر قدر ممكن من المرونة لتمكين الوكالات الراغبة في المشاركة من عمل ذلك بالدفع مرة واحدة، أو تقسيط مساهماتها، أو تقديم مساهمة عينية مثل إعارة موظفين، أو تقديم الدعم الإداري وغيره من التسهيلات، أو إتاحة موارد لعقد الاجتماعات وتنظيم البرامج التدريبية، الخ...

١٣ - ولدى إعداد هذا التقرير، كانت حملة جمع الأموال قد بدأت، وستعرض على اللجنة وثيقة معلومات أساسية تتضمن المزيد من المعلومات المستكملة بهذا الشأن. ويوضح الجدول أدناه مقدار الأموال المجموعة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

الجهات المانحة	المساهمات المستهدفة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	التعهدات الأولية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من المجموع
المنظمات الدولية	٤,٢	١,٣	٣١
الشركاء الإقليميون	٢,٧	٢,٧	١٠٠
الوكالات الثنائية	٦,٩	٢,٥	٣٦
المجموع	**١٣,٨**	**٦,٥**	**٤٧**

المنظمات الدولية: تعهد البنك الدولي فعلا بتقديم مليون دولار من ميزانيته الأساسية. وسيعد طلب للحصول على ٣ ملايين دولار إضافية من مرفق المنح الإنمائية. وتعهد صندوق النقد الدولي بدفع ٠,٣ مليون دولار كما عرض مساعدة عينية لم توضع لها صيغة نهائية بعد. ومن الوكالات الدولية الأخرى التي قدمت تعهدا أوليا منظمة الصحة العالمية. ومن جهة أخرى، أفادت منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنها غير قادرة على تقديم مساهمات مالية.

الشركاء الإقليميون: تم الاتصال بجميع المصارف الإنمائية الإقليمية واللجان الإقليمية. ورد من التعهدات الأولية بالمساعدة العينية ما يكفي لتغطية جميع التكاليف المتوقعة للإدارة الإقليمية (أفريقيا: مصرف التنمية الأفريقي؛ آسيا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي؛ أمريكا اللاتينية: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ رابطة الدول المستقلة/شرق أوروبا: منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي؛ الشرق الأوسط وغرب آسيا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وصندوق النقد العربي).

الجهات المانحة الثنائية: قدمت المملكة المتحدة تعهدا أوليا وأتاحت على الفور مبلغ ٠,٣ مليون دولار. كما أعربت عن أملها في أن يكون بمقدورها المساهمة بمبلغ إضافي يصل إلى مليوني دولار. وكذلك، قدمت الحكومة الاسترالية تعهدا أوليا ومنحت مبلغ ٠,٥ مليون دولار لدعم الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتعادل القوى الشرائية في بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتجرى مفاوضات في الوقت الراهن مع بلدان مانحة أخرى.

المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات: تم الاتصال بعدد من المؤسسات، وشُرع في مفاوضات معها.

١٤ - وإذا ترجمت التعهدات الأولية الحالية إلى تعهدات محددة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، سواء كان ذلك في شكل مساهمات مقدمة إلى صندوق مركزي أو مساهمات عينية لأنشطة محددة، تكون نسبة تغطية التكاليف المتوقعة للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ قد بلغت أقل من النصف بقليل (٤٧ في المائة). فإذا أضيف إلى ذلك مبلغ ٣ ملايين دولار من مرفق المنح الإنمائية التابع للبنك الدولي وتحققت مساندة كبيرة لذلك المقترح، فستصل المساهمات المتوقعة إلى ما يزيد على ثلثي المجموع بقليل. ولذلك، يعتقد البنك الدولي أن هناك الآن من الدعم والدلائل على إمكانية

توفير بقية الأموال اللازمة ما يكفي للشروع في جولة جديدة من برنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠٠٢.

سادسا – الترتيبات الإدارية

١٥- ينص المقترح المشاريعي الذي أعده البنك الدولي على إنشاء هيئة إدارة دولية، وهيئة استشارية وأمانة دولية، وذلك حتى يتسنى تنسيق برنامج المقارنات الدولية وإدارته على الصعيد العالمي. وقد أورد المقترح ثلاثة بدائل للأمانة الدولية، هي:

(أ) **الخيار رقم ١**: إقامة الأمانة في منظمة دولية قائمة؛

(ب) **الخيار رقم ٢**: إنشاء منظمة مستقلة؛

(ج) **الخيار رقم ٣**:إبرام عقود خارجية لأداء مهام الأمانة.

١٦ – ويستفاد من آراء أصدقاء الرئيس، فضلا عن غيرهم من الوكالات والخبراء، أن الخيار رقم ١ هو المفضل. وقد اقترح أن تكون الأمانة في وكالة تضطلع بولاية عالمية يهمها كثيرا نجاح البرنامج بوصفها مستعملا للبيانات، وتتمتع بالقدرة والخبرة الفنيتين اللازمتين. ويُطلب إلى اللجنة تقديم المزيد من المشورة بهذا الصدد، لأن الأمر يتطلب تنفيذ إجراءات على وجه السرعة إذا أريد إنشاء الأمانة في الوقت المناسب لتدشين برنامج المقارنات الدولية رسميا.

١٧ – ويتعين بذل المزيد من الجهود لتحديد اختصاصات هيئة الإدارة الدولية وتكوينها. وينبغي للهيئة أن تضم ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما البلدان المساهمة، ووكالات التمويل واللجنة الإحصائية. وستكون الهيئة مسؤولة عن الإطار الاستراتيجي الكلي لبرنامج المقارنات الدولية، فضلا عن رصد التقدم المحرز وتقديم تقارير إلى أصحاب المصلحة.

١٨ – أما الفريق الاستشاري فسيتحمل مسؤولية تقديم المشورة الفنية ورصد نوعية البيانات المتعلقة بتعادل القوى الشرائية. وسيتكون من خبراء فنيين مشهود لهم بالكفاءة وذوو سمعة دولية في هذا المجال. ويؤمل أن تضم هذه الهيئة الاستشارية مجموعة أصدقاء الرئيس القائمة، بالإضافة إلى ما قد يلزم من خبراء.

سابعا – الإدارة الإقليمية

١٩ – على غرار ما حدث في جولات برنامج المقارنات الدولية السابقة، سيتوقف تنفيذه، على مشاركة المنظمات الإقليمية ودعمها. فمن المستحيل على أمانة دولية أن تقوم بمفردها برصد تنفيذ البرنامج في أكثر من ١٠٠ بلد في وقت واحد. وتبعا لذلك، يدعو المقترح إلى أن تتحمل المنظمات الإقليمية المناسبة المسؤولية عن إدارة البرنامج في البلدان غير الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. ومن المفترض أن تواصل تلك المنظمة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية تنسيق البرنامج في البلدان المتقدمة النمو.

٢٠ – وقد أجريت محادثات مع الوكالات الإقليمية، ووافقت الوكالات التالية على تحمل المسؤولية عن إدارة برنامج المقارنات الدولية في مناطقها الإقليمية:

(أ) أفريقيا: مصرف التنمية الأفريقي؛

(ب) أمريكا اللاتينية: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ج) بلدان رابطة الدول المستقلة: اللجنة الإحصائية التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

(د) الشرق الأوسط وغرب آسيا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛

(هـ) آسيا: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

ثامنا – المشاركة القطرية

٢١ – من المتوقع أن تتحمل وكالات الإدارة الإقليمية المسؤولية عن اجتذاب البلدان للمشاركة في برنامج المقارنات الدولية. وليس عدد البلدان الوارد في المقترح إلا نتيجة لرد الفعل الأولي لمختلف الوكالات المعنية. وتبين من المناقشات التي أجريت لاحقا وجود كثير من الدعم من بلدان واقعة في جميع المناطق الإقليمية.

تاسعا – الخطوات القادمة

٢٢ – يُقترح، قبل الشروع رسميا في الجولة القادمة، أن يواصل البنك الدولي الإعداد للبدء في تنفيذ برنامج المقارنات الدولية. ويتعين القيام بالخطوات التالية قبل البدء رسميا في تنفيذ البرنامج:

(أ) إتمام برنامج البحث والتطوير على النحو المبين أعلاه؛

(ب) الاتفاق على اختصاصات هيئة الإدارة الدولية وتكوينها؛

(ج) تعيين موظفين في الأمانة الدولية وإنشاؤها؛

(د) وضع ترتيبات مناسبة لإدارة الأموال الدولية ومراقبتها؛

(هـ) إنشاء الهيئة الاستشارية.

٢٣ – ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ برنامج المقارنات الدولية رسميا في موعد لاحق، في عام ٢٠٠٢. وسيجري جمع البيانات على مدى فترة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر خلال العام الثاني للبرنامج وسيكون عام ٢٠٠٣ هو السنة المرجعية. فإذا أمكن تحقيق ذلك، فإن تجهيز البيانات وتحليلها يمكن أن يبدأ في كل منطقة من المناطق الإقليمية قبل نهاية العام الثاني وسيكتمل على الصعيد العالمي بحلول منتصف العام الثالث. وبذلك ستُنشر البيانات المتعلقة بتعادل القوة الشرائية بمختلف الأشكال خلال العام الثالث، ثم بنشر التقرير النهائي خلال النصف الأخير لعام ٢٠٠٥.

٢٤ – ويقترح أيضا إجراء تقييم رسمي مستقل للبرنامج في العام الثالث.

عاشرا – توصيات

٢٥ – في ضوء المعلومات المقدمة آنفا، قد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بتقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية؛

(ب) الإيصاء بالشروع في جولة جديدة من البرنامج في عام ٢٠٠٢ مع اتخاذ عام ٢٠٠٣ سنة مرجعية؛

(ج) الإيصاء، شريطة توفير الموارد المالية والفنية اللازمة، باعتماد الخيار الأول لتنفيذ برنامج المقارنات الدولية، أي أن ينفذ البرنامج في جميع المناطق الإقليمية، ويغطي نحو ١١٨ بلدا، بحيث يشمل الناتج المحلي الإجمالي وكافة المجاميع الفرعية الرئيسية؛

(د) استعراض الخيارات المتاحة لتنسيق البرنامج وإدارته على الصعيد العالمي، وتقديم المشورة بشأن المكان المناسب للأمانة الدولية؛

(هـ) استعراض الترتيبات المتعلقة بالإدارة الإقليمية؛

(و) الإيصاء بأن تشارك الدول الأعضاء في البرنامج؛

(ز) تمديد ولاية مجموعة أصدقاء الرئيس القائمة، على الأقل إلى حين الشروع رسميا في تنفيذ البرنامج وإنشاء هيئة الإدارة الدولية والفريق الاستشاري.

مرفق

موجز لخطة عمل برنامج المقارنات الدولية

١ - في أيار/مايو ٢٠٠١، شرع موظفو البنك الدولي في برنامج دراسات وفي خطط لإعداد برنامج المقارنات الدولية. وفي صيف ذلك العام، عمم البنك على الأطراف المعنية مشروع خطة عمل[أ]، يلخص البرامج والخطط الأخرى، ويقدم جدولا زمنيا تفصيليا لمجموع العمليات التي بواسطتها سينفذ برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٣، ويوضح دور برنامج الدراسات والخطط في تلك العملية عموما. ويرد في هذا المرفق موجز لخطة العمل ومعلومات مستكملة عنها.

٢ - ويتضمن المرفق دراسة لثلاثة مكونات لخطة العمل. ففي المقام الأول، تُناقش عملية إعداد المنظمات الإقليمية للخطط من أجل تنفيذ برنامج المقارنات الدولية، ثم يرد وصف لعدة دراسات تتناول المشاكل المنهجية والإحصائية التي ينبغي حلها لإنجاز ذلك البرنامج بحيث يحقق معياري الجودة العالية والتوقيت المناسب. وأخيرا، تناقش عدة أنشطة جوهرية تكمل هذين النشاطين الرئيسيين أو تكون بمثابة متابعة لهما.

أولا - خطط العمل الإقليمية

٣ - في صيف عام ٢٠٠١، اتصل موظفو البنك الدولي بالمنظمات الإقليمية الرئيسية في آسيا، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا لطلب مشاركتها في برنامج المقارنات الدولية. كما طلب موظفو البنك أن تقدم المنظمات الإقليمية خطط عمل إقليمية وأن تحدد ما يلزم لتنفيذ البرنامج من موظفين إقليميين وموارد أخرى.

٤ - وبحلول خريف عام ٢٠٠١، كانت تلك المنظمات قد قدمت الوثائق المطلوبة. وتعهد الشركاء الإقليميون بتقديم موارد قيمتها ٢,٧ من ملايين الدولارات، وهذا مستوى من الدعم اعتبر كافيا بالنظر إلى الدور الذي ينبغي لهذه المنظمات أن تؤديه في تنفيذ البرنامج. كما قدم الشركاء خططا أولية لندب الموظفين والتنظيم الإقليمي لجهود البرنامج. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وجه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) رسالة تبين التزام اللجنة بالمشاركة في الجهود الإقليمية لتنفيذ البرنامج، وأحال وثيقة ترد فيها استراتيجية إقليمية وخطة عمل وميزانية مؤقتتين. وقدر إنفاق الإسكوا على المشروع بمبلغ ٣٨٠ ٠٠٠ دولار لفترة الثلاث سنوات الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤. وسيتواصل تنقيح تلك الخطط الأولية ووضع صيغ نهائية لها في الأشهر القادمة.

ثانيا - مشاريع البحث

٥ - لوحظ بشكل واضح في كل من تقرير رايتن ومقترح البنك الدولي المتعلق ببرنامج المقارنات الدولية (والمعد في نيسان/أبريل ٢٠٠١)، فضلا عن غيرهما من الدراسات، ما يؤديه البحث بشأن المشاكل الصعبة المتعلقة بمنهجية الدراسات الاستقصائية من دور حاسم في الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج للمقارنات الدولية جيد النوعية. وبناء على ذلك، تضمنت الخطط التي شرع في تنفيذها في أيار/مايو ٢٠٠١ الاضطلاع بعدة دراسات بشأن المسائل المنهجية الرئيسية. وقد شرع في الدراسات التالية أو هي على وشك الانطلاق:

(أ) إطار الدراسات الاستقصائية: ستضع هذه الدراسة إطارا للدراسات الاستقصائية من أجل جمع الأسعار وفقا لمقتضيات برنامج المقارنات الدولية. وستضع، ضمن جملة أمور، مبادئ توجيهية صريحة تتعلق بالتغطية، واختيار الأماكن المشمولة بالدراسة، بما فيها المناطق الريفية والحضرية، وعدد المنافذ وأنواعها. كما ستقدم توجيهات

فيما يتعلق بالمناظرة الدقيقة بين النواتج وتكييف النوعية. (الباحث: جيكوب رايتن)؛

(ب) أساليب ربط تعادل القوى الشرائية على مستوى الاقتصاد الجزئي ومستوى الاقتصاد الكلي (مشروعان متكاملان): دعا المشاركون في مؤتمر دولي عقد مؤخرا بشأن تعادل القوى الشرائية[ب] إلى إجراء بحوث بشأن المسائل المنهجية المطروحة منذ أمد طويل فيما يتصل بالربط الإقليمي، وذلك لمعالجة مشاكل الربط على مستوى الاقتصاد الجزئي ومستوى الاقتصاد الكلي. ومن أهداف البحث وضع أساليب للربط بين المناطق الإقليمية من أجل المقاربة بين النتائج التي سيتم الحصول عليها من مقارنة أسعار البنود ذات النوعية المماثلة بمختلف بلدان العالم. ويوجد قيد الإعداد مشروعان بحثيان مستقلان لإتاحة نهوج تكميلية لدراسة هذه المسألة. (الباحثون: إرويـن ديويرت بالنسبة للدراسة الأولى، وألان هيستون وبيتينا أتين للدراسة الأخرى)؛

(ج) تحسين نوعية الأسعار المجمعة وفائدتها (النهج البديل الأول): هذه الدراسة تقارن بين الأسلوب المعمول به سابقا، أي تقدير تعادلات الأسعار، بأسلوب مقترح، هو النهج المتعي، الذي يستند إلى منهجية المتغيرات الصورية للمنتجات القطرية، المستخدمة سابقا في بعض جولات برنامج المقارنات الدولية. وتلاحظ الدراسة مواطن ضعف المنهجية السابقة، التي تركز على حساب المتوسط الوطني للأسعار، وتدرس مزايا النهج المتعي المقترح، فضلا عن الصعوبات التي يطرحها ذلك النهج. وقد فُرغ من إعداد مشروع الدراسة وأرسلت مقترحات لتنقيحه إلى الباحث. (الباحث: ألان هيستون)؛

(د) تحسين نوعية الأسعار المجمعة وفائدتها (النهج البديل الثاني): ستُجرى دراسة ثانية لاستكشاف نهج بديل، وتكميلي في الوقت نفسه لتحسين نوعية الأسعار المجمعة، لا يضع المعادلات المتعية في الاعتبار. وبدلا عن ذلك، تجمع المواصفات التفصيلية المتعلقة بكل بند من البنود الواردة في وجوه الإنفاق الأساسية، أي نوع المنفذ، والأماكن المشمولة بالدراسة، وخصائص المنتجات، إلخ. وتحسب نسب الأسعار بالمقارنة بين سلع متماثلة تماما، ثم يحسب تعادل القوى الشرائية باستخلاص متوسط تلك النسب. ولا يحسب المتوسط الوطني للأسعار. (الباحث: مايكل وورد)؛

(هـ) إدماج الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في أعمال برنامج المقارنات الدولية: خلصت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي وأخرى قام بها البنك الدولي إلى أن إدماج الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك وبيانات برنامج المقارنات الدولية المتعلقة بالأسعار عامل حاسم في تحسين نوعية ذلك البرنامج. وصدر تكليف بإجراء دراسة جديدة لفحص البيانات في أربعة بلدان آسيوية للنظر في جدوى جمع البيانات المتعلقة بالبرنامج من خلال البرامج الوطنية المتعلقة بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، ولتحديد الأعمال الإضافية اللازمة لدعم الدراسات الاستقصائية لبرنامج المقارنات الدولية. وتم التخطيط لأنشطة مماثلة في أربعة بلدان أفريقية. (الباحث: سلطان أحمد)؛

(و) إدماج برنامج المقارنات الدولية وعمليتي قياس الفقر ورصده: هناك طلب شديد منذ وقت طويل على استخدام تعادل القوى الشرائية لإيجاد مجموعة أدوات موحدة لقياس الفقر. وهذا البحث سيتناول جميع المسائل المعلقة ذات الصلة بتعادلات القوى الشرائية المتعلقة تحديدا بالفقر، وسيقترح إجراءات تدريجية لوضع تدابير في إطار برنامج المقارنات الدولية لقياس الفقر. وسيتم ذلك بإجراء دراسات في أربعة بلدان آسيوية. ومن المقرر الاضطلاع بدراسات مماثلة في أربعة بلدان أفريقية. (الباحث: د.س. براسادا راو)؛

(ز) وضع معاملات ترجيح للإنفاق من أجل تجميع البيانات الأولية للأسعار: تدعو الحاجة إلى جمع بيانات تفصيلية عن الإنفاق من أجل وضع معاملات ترجيح لتجميع البيانات الأولية للأسعار. وسيؤدي عدم وجود معاملات ترجيح جيدة إلى وقوع أخطاء في تعادلات القوى الشرائية. ولدراسة أفضل الوسائل الكفيلة بوضع مثل هذه المعاملات، سيعتمد هذا البحث على البيانات المستقاة من الحسابات القومية ومن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وفي هذا الإطار، ستصمم قاعدة بيانات جديدة للبنك الدولي معنية بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. (الباحثون: تيلاكاراتنا راناويرا، وباربو هيكسبرغ وشاندراكانت باتيل)؛

(ح) قياس تعادلات القوى الشرائية من أجل الخدمات الطبية. والتعليمية وغيرها (نهجان بديلان): من المستحيل تقدير تعادلات القوى الشرائية بالنسبة لبعض الخدمات بمجرد الاعتماد على بيانات الأسعار المستمدة من دراسات استقصائية داخل بلد ما. ففي معظم البلدان، تنعدم أسواق الخدمات التعليمية أو الطبية أو الحكومية العامة أو خدمات المؤسسات التي لا تستهدف الربح، أو توجد أسواق من هذا القبيل ولكنها ضعيفة أو قاصرة. وينبغي تقدير تعادلات القوى الشرائية بالاستناد إلى كل من البيانات الوطنية المتعلقة بالإنفاق على هذه الخدمات، وبعض الأسعار المجمعة محليا، ومجموعات من البيانات الوطنية والبيانات الشاملة لعدة بلدان بشأن كمية ونوعية مدخلات الخدمات ومُخرجاتها أو أي من مدخلاتها أو مخرجاتها. وستفحص دراستان مستقلتان أفضل الوسائل للقيام بذلك وستقدم نهوجا بديلة أو ربما مكملة. (الباحثان: إدوين دين وجيورجي زيلاجي)؛

(ط) إدماج برنامج المقارنات الدولية وأساليب المقارنات الدولية للنواتج والإنتاجية في تجميع تعادلات القوى الشرائية: ستتناول هذه الدراسة إمكانيات الاستفادة من إدماج برنامج المقارنات الدولية (وهو نهج قائم على الإنفاق)، مع نهج بديل للمقارنات الدولية يعرف باسم منهجية المقارنات الدولية للنواتج والإنتاجية. وهذه المنهجية قائمة على الصناعات وتقيس الأسعار والنواتج والإنتاجية النسبية لكل صناعة على حدة. وعلى وجه الخصوص قد يستفيد برنامج المقارنات الدولية استفادة كبيرة من استعمال أساليب المقارنات الدولية للنواتج والإنتاجية في تقدير تعادلات القوى الشرائية للسلع الرأسمالية. (الباحث الرئيسي: بارت فان أرك، بالتعاون مع باحثين آخرين).

ثالثا – أنشطة المتابعة الرئيسية

ألف – مؤتمر معني ببرنامج المقارنات الدولية

٦ – سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢، بُعيد انتهاء الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الإحصائية، مؤتمر لتدارس التقارير المقدمة بشأن الأبحاث المذكورة آنفا. وسيشترك في المؤتمر موظفو المنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في برنامج المقارنات الدولية، ومعدو التقارير، وغيرهم من الخبراء. وسيكون الهدف الرئيسي من المؤتمر دراسة التقارير وتقديم تعليقات بشأنها، والشروع في ترجمة التقارير إلى مبادئ توجيهية وتعليمات ملموسة يُستعان بها لإجراء الدراسة الاستقصائية في إطار برنامج المقارنات الدولية.

باء – دليل جديد لبرنامج المقارنات الدولية

٧ – تدعو الحاجة إلى إصدار دليل جديد لبرنامج المقارنات الدولية يكون أكثر تفصيلا وأكثر اتساما بالطابع العملي. وسيستند الدليل إلى التقارير التي سيتدارسها المؤتمر، ولا سيما التقارير المتعلقة بإطار الدراسة الاستقصائية وبجمع الأسعار. وينبغي للدليل أن يتضمن، وفقا لتقرير رايتن، جزءا موسعا يتطرق للمبادئ التوجيهية العملية لجمع الأسعار، وأن يكون أيضا دليلا مرجعيا وتفصيليا لتجميع الأسعار.

جيم – برمجيات للحصول على البيانات ولتجهيزها تجهيزا متكاملا

٨ – توجد في طور التصميم بالبنك الدولي برمجيات تمكن من الحصول على بيانات الأسعار. ستقدم مواصفات تفصيلية لخصائص المنتجات. وتسمح بالتأكد من اتساق القيم في حقول محددة. كما ستدمج تلك البرمجيات بالكامل مع برمجيات تجهيز البيانات المصممة لتجميع تعادلات القوى الشرائية. وستكون تلك البرمجيات، في شكلها النهائي، متسقة مع الدليل الجديد لبرنامج المقارنات الدولية وستيسر التقيد بما جاء به.

دال – الأبحاث المتعلقة بالقاعدة النظرية لبرنامج المقارنات الدولية

٩ – لا يستند برنامج المقارنات الدولية حاليا إلى أي نموذج نظري أو إحصائي، رغم أن ذلك ضروري لتوجيه تطور الدراسة الاستقصائية في المستقبل. ولذلك، ينبغي دراسة أهداف البرنامج واستخدامها لوضع أساس له في النظريتين الاقتصادية والإحصائية. ورغم أن من المتوقع البدء في هذا البحث عما قريب، فإنه لن يكتمل في وقت يسمح له بالتأثير في محتوى الدليل الجديد. لكن نتائج ذلك البحث ستتيح في نهاية المطاف إطارا لتطوير البرنامج في الأجل الطويل، بما في ذلك تقديم توجيهات تتعلق باستحداث نموذج كلي لأخذ عينات في إطار الدراسة الاستقصائية وبإجراءات الترجيح والتجميع. وقد يكون من الممكن اختيار أحد الباحثين عما قريب للاضطلاع بهذا المشروع. وإذا تحقق ذلك، سيكون على الباحث، تبادل وجهات النظر في المؤتمر الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢ مع المشتركين الآخرين واستكشاف أنجع السبل للاضطلاع بمهمة البحث هذه.

الحواشي

(أ) برنامج المقارنات الدولية (٢٠٠٣): المشروع التفصيلي لخطة العمل والجدول الزمني.

(ب) الحلقة الدراسية الدولية بشأن تعادل القوة الشرائية: التطورات الأخيرة في الأساليب والتطبيقات، حلقة دراسية مشتركة بين البنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، واشنطن العاصمة، ٣٠ كانون الثاني/يناير–٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.